

المرفق الثاني

نص مستخرج من تقرير الدورة الثانية عشرة للجنة البرنامج والميزانية
(الوثيقة WO/PBC/12/9)

البند ٥ من جدول الأعمال:

اقترح لاستخدام الأموال الاحتياطية المتوافرة على الأجل المتوسط

٥٠- استندت المناقشات إلى الوثائق WO/PBC/12/4(a) و WO/PBC/12/4(b) و WO/PBC/12/4(d). وعند التقديم لهذا البند من جدول الأعمال، أشار المراقب إلى المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في الدورة الحادية عشرة للجنة البرنامج والميزانية وذكر بأن الأمانة كانت قد أعدت هذا الاقتراح المعدل كمجموعة محددة من المشروعات متعددة السنوات بغية تمويلها من الأموال الاحتياطية الزائدة على المستوى المستهدف الذي حدّته لها الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٠. وأكد المراقب على الاقتراح قائم على الحالة الراهنة لمستوى رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنه في حال قررت الدورة المقبلة لجمعية المعاهدة تطبيق أي تخفيض في مستوى تلك الرسوم فسيتم تعديل هذا الاقتراح وفقا لذلك. وساق المراقب مثالا على ذلك فذكر أنه في حال تخفيض تلك الرسوم بنسبة ١٥٪ اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ فسيستحيل تمويل أي من تلك المشروعات إلا إذا قبلت الدول الأعضاء أن ينزل مستوى الأموال الاحتياطية عن المستوى المستهدف.

٥١- وأخذت الكلمة بشأن هذا البند وفود الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) والأرجنتين وبنغلاديش والبرازيل وشيلي وكولومبيا وإكوادور وفرنسا وألمانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) واليابان وليسوتو وهولندا وجنوب أفريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا.

٥٢- وقال وفدا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية إنهما لا يؤيدان الاقتراحات المقدمة. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الاقتراح يستبق النقاش حول إمكانية تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إنه يؤيد تنفيذ توصيات اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية ولكنه لا يستطيع تأييد الاقتراح المقدمة نظرا للسبب المذكور سلفا. ورأى وفد اليابان من جهته أن المنتفعين بخدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات ينبغي أن يكونوا أول المستفيدين من الفائض والأموال الاحتياطية التي تولدها أنشطة المعاهدة.

٥٣- وأبدى وفدا ألمانيا والمملكة المتحدة انفتاحا للنظر في إمكانية تخفيض الرسوم وقال إنه ليس من الضروري تخفيضها بنسبة ١٥٪. واعتبرا أنه من غير المناسب في الوقت الراهن تحديد أولويات من بين تلك المشروعات الخمسة.

٥٤- وأعربت وفود الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) والأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وإكوادور وإيران وليسوتو وجنوب أفريقيا وزامبيا عن تأييدها للاقتراح. وأبرزت أن أولويتها الرئيسية هي تمويل أنشطة جدول أعمال التنمية وإن لم تقدم أية اعتراضات على تمويل أي من المشروعات الأربعة المقترحة.

٥٥- وأعلنت وفود فرنسا وهولندا وسويسرا أنها تؤيد رفع مستوى الأموال الاحتياطية وفقا لتوصية مراجع الحسابات الخارجي، وليس بالضرورة إلى نسبة ٢٥٪ من نفقات فترة السنتين، إذا لم يكن ذلك ممكنا من الناحية المالية في الوقت الراهن.

٥٦- وطرح وفود فرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة عددا من الأسئلة حول دور مجلس المشروع الذي تقترحه الأمانة في الوثيقة WO/PBC/12/4(a).

٥٧- وردا على تلك الأسئلة، أجاب المراقب قائلا إن المجلس المقترح إنشاؤه سيكون مؤلفا من كبار المسؤولين في الويبو وسيكون دورهم أن يضمنوا للدول الأعضاء بأن الأموال المقترحة تستعمل بحكمة ولأغراض جدول أعمال التنمية فقط. وأضاف قائلا إن تلك الآلية تقترح أيضا لتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة التي تقرها الدول الأعضاء.

٥٨- وقال وفد سويسرا إنه وإن كان يؤيد كليا القرار الذي اتخذ بشأن إطار عمل اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية، فهو يرى أن من السابق لأوانه البت في تخصيص الأموال الاحتياطية لتنفيذ أنشطة تتعلق بجدول أعمال التنمية. وذكر بأن وثيقة الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وكذلك وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحتويان على اقتراحات برفع مستوى الموارد لأغراض أنشطة جدول أعمال التنمية، في حين لم يتم بعد بلورة الخطة العامة لتنفيذ التوصيات الأربع والخمسين المقترحة.

٥٩- وردا على الأسئلة التي طرحتها وفود فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة، أجاب المراقب قائلا إن الاقتراح الرامي إلى تخصيص مبلغ خمسة ملايين فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية لتنفيذ أنشطة جدول أعمال التنمية يرمي إلى استكمال التمويل المتاح حاليا في إطار مختلف البرامج من الميزانية العادية، وإن ذلك الاقتراح التكميلي مقدّم لأن تنفيذ جدول أعمال التنمية قد يتضمن مشروعات على سنوات عدة ومن الأنسب بالتالي تمويلها من الموارد المتاحة بما يتجاوز فترة سنتين فقط.

٦٠- وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالمشروعات الخمسة التي قدمتها الأمانة بناء على البند ٥ من جدول الأعمال وأوصت دورة ٢٠٠٧ لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو بأن تتخذ قراراً بشأن تنفيذ تلك المشروعات الخمسة.